



القرار ١٥٨٦ (٢٠٠٥)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ١٥٣٩ المعقودة في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد جميع قراراته وبياناته السابقة المتصلة بالحالة بين إثيوبيا وإريتريا وما ورد فيها من مقتضيات، بما في ذلك بوجه خاص القرار ١٥٦٠ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤،

وإذ يؤكد التزامه الثابت بعملية السلام، بما في ذلك عن طريق الدور الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، وبالتنفيذ الكامل والسريع لاتفاق السلام الشامل، الذي وقعته حكومتا إثيوبيا وإريتريا (المشار إليهما فيما يلي بـ "الطرفين") في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وللاتفاق السابق لذلك بشأن وقف أعمال القتال المبرم في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2000/1183 و S/2000/601، على التوالي، المشار إليهما فيما يلي بـ "اتفاقي الجزائر")، وبقرار تعيين الحدود الذي اتخذته لجنة الحدود في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (S/2002/423) الذي اعتمده الطرفان بوصفه نهائيا وملزما وفقا لاتفاقي الجزائر،

وإذ يرحب بما قرره الأمين العام من أن بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا تمكنت من المحافظة على سلامة المنطقة الأمنية المؤقتة،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء تركيز القوات الإثيوبية مؤخرا بأعداد كبيرة في المناطق المجاورة للمنطقة الأمنية المؤقتة،

وإذ يشير إلى أن السلام الدائم بين إثيوبيا وإريتريا، وفي المنطقة، لا يمكن أن يتحقق إلا بالترسيم الكامل للحدود بين الطرفين،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء قرار اللجنة اتخاذ خطوات فورية لإغلاق مكاتبها الميدانية بسبب عدم إحراز تقدم في ترسيم الحدود على النحو المبين في التقرير السادس عشر عن أعمال لجنة الحدود الإثيوبية - الإريتيرية المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء رفض إثيوبيا المستمر أجزاء هامة من قرار لجنة الحدود، وإزاء عدم تعاونها الحالي مع لجنة الحدود، بما في ذلك رفضها المشاركة في اجتماع ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥،

وإذ يعرب عن خيبة أمله إزاء رفض إريتريا المستمر التعامل مع المبعوث الخاص للأمين العام إلى إثيوبيا وإريتريا، الذي تمثل مساعيه الحميدة بالنسبة للطرفين فرصة حقيقية لدفع عملية السلام قدما،

وإذ يشير إلى ما طرأ مؤخرا من زيادة في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام، وإلى ضرورة تخصيص موارد حفظ السلام بأكثر الأساليب فعالية، وإذ يشير في هذا الصدد إلى العبء الإضافي الناجم عن حالات التأخير في عملية الترسيم،

وإذ يرحب بموافقة إريتريا غير المشروطة على قرار لجنة الحدود،

وإذ يرحب باقتراح إثيوبيا المكون من خمس نقاط المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤،

وقد نظر في تقرير الأمين العام (S/2005/142)، وإذ يرحب بالملاحظات التي جاءت فيه،

١ - يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥؛

٢ - يدعو الطرفين إلى أن يمتنعا عن أي زيادة لعدد القوات في المناطق المجاورة للمنطقة الأمنية المؤقتة، وأن ينظرا بجدية في العودة إلى مستويات الانتشار في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وأن يمتنعا، بصفة عامة، عن أي تهديد باستخدام القوة من أحدهما ضد الآخر؛

٣ - يدعو الطرفين إلى أن يتعاونوا بشكل كامل وسريع مع البعثة في تنفيذ ولايتها، وأن يكفلا أمن جميع موظفي البعثة، وأن يزيلا على الفور ودون شروط أي قيود أو عراقيل تعيق عمل البعثة وموظفيها وحرية تنقلهم بصورة كاملة؛

٤ - يحيط علما بالتطورات الإيجابية التي طرأت على بعض المجالات في العلاقات بين البعثة والطرفين، ويحث في هذا الصدد إريتريا على اتخاذ خطوات فورية، بالتشاور مع

البعثة، نحو تسيير الرحلات الجوية المباشرة بين أديس أبابا وأسمرا؛ ويدعو أيضا إريتريا إلى إعادة فتح الطريق بين أسمرا وبارنتو؛

٥ - يؤكّد أن إثيوبيا وإريتريا تتحملان المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ اتفاقي الجزائر وقرار لجنة الحدود الإثيوبية - الإرتيرية، ويدعو الطرفين إلى إثبات توافر الإرادة السياسية لديهما للعمل على تحقيق التطبيع الكامل لعلاقتهما، بما في ذلك عن طريق إجراء حوار سياسي لاعتماد المزيد من تدابير بناء الثقة وتعزيز التقدم المحرز حتى الآن عن طريق الاستفادة بشكل كامل من إطار العمل الحالي للجنة الحدود؛

٦ - يكرّر دعوته للطرفين إلى أن يتعاوننا بشكل كامل وسريع مع لجنة الحدود، وأن يهيئا الظروف الملائمة للمضي قدما على وجه السرعة بعملية الترسيم، بما في ذلك عن طريق قيام إثيوبيا بتعيين ضباط اتصال ميدانيين؛

٧ - يدعو إثيوبيا إلى أن تبدأ، دون شروط مسبقة، في تنفيذ عملية الترسيم عن طريق اتخاذ الخطوات اللازمة لتمكين اللجنة من ترسيم الحدود على نحو كامل وبسرعة؛

٨ - يعرب عن قلقه إزاء تدهور الحالة الإنسانية في إثيوبيا وإريتريا والآثار التي يمكن أن يربتها ذلك على عملية السلام، ويدعو الدول الأعضاء إلى أن تواصل تقديم دعم عاجل وسخي للعمليات الإنسانية في إثيوبيا وإريتريا؛

٩ - يكرّر الإعراب عن تأييده الكامل للمبعوث الخاص للأمين العام إلى إثيوبيا وإريتريا، لويد أكسويرثي، في جهوده الرامية إلى تسيير تنفيذ اتفاقي الجزائر، وقرار لجنة الحدود، وتطبيع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين من خلال مساعيه الحميدة، ويؤكد أن هذا التعيين لا يشكل آلية بديلة؛

١٠ - يدعو إريتريا إلى قبول المساعي الحميدة للأمين العام وإلى التعاون مع مبعوثه الخاص إلى إثيوبيا وإريتريا؛

١١ - يدعو من شهدوا على توقيع اتفاقي الجزائر إلى أداء دور أكثر تنسيقا ونشاطا لتيسير تنفيذهما بالكامل؛

١٢ - يقرّر أن يواصل عن كثب رصد الخطوات التي يتخذها الطرفان فيما يتعلق بتنفيذ التزاماتهما بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبموجب اتفاقي الجزائر، بما في ذلك عن طريق لجنة الحدود، وأن يستعرض أي آثار تترتب على ذلك بالنسبة للبعثة؛

١٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل متابعة الحالة عن كثب، وأن يستعرض ولاية البعثة في ضوء التقدم المحرز في عملية السلام والتغيرات التي تطرأ على البعثة؛

١٤ - يقرّر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.